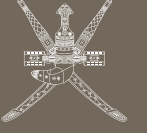


الأمانة العامة
لمجلس المناقصات
General Secretariat of the Tender Board



المديرية العامة للمحتوى المحلي

الدليل الاسترشادي للقائمة الإلزامية





”

لابد أن تأخذ في الاعتبار القيمة المحلية المضافة
أو كما يقال المحتوى المحلي.

المحتوى المحلي هو أن تقوم بشراء مستلزمات
المشاريع وتكون منتجاتها مصنعة محليًا وهذه
من النقاط الرئيسية التي سيتم التركيز عليها من

الآن فصاعدًا

“

خطاب جلالة السلطان هيثم بن طارق

حفظه الله ورعاه

٩ يناير ٢٠٢٢

محتويات الدليل

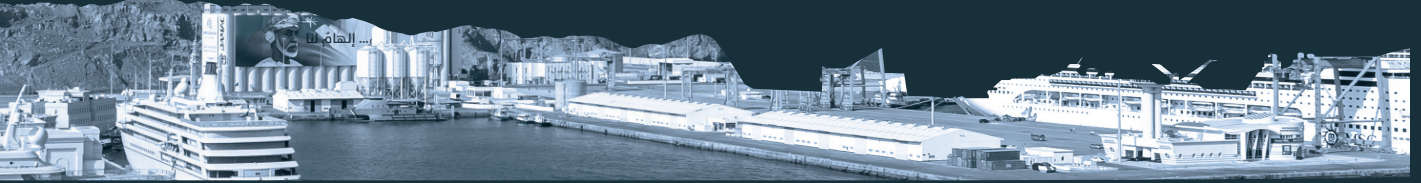
01	تمهيد
02	نطاق تطبيق الدليل
03	مرجعيات ومصادر الدليل
04	التعريفات العامة
05	شروط تسجيل سلعة في القائمة الإلزامية
06	شروط تسجيل خدمة في القائمة الإلزامية
07	المهام والمسؤوليات
08	آلية تطبيق القائمة الإلزامية في مشتريات الجهات الحكومية
09	الدورة المستندية للقائمة الإلزامية
10	آلية تحديث القائمة الإلزامية
11	نماذج إضافة منتجات القائمة الإلزامية في مستند المناقصة

تمهيد

يهدف هذا الدليل لتبسيط آلية تطبيق القائمة الإلزامية في المشتريات الحكومية التي أطلقتها الأمانة العامة لمجلس المناقصات بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣م لتكون أداة من أدوات دعم المحتوى المحلي لرفع نسبة التعمين من خلال قائمة المهن التي يحظر مزاولتها من القوى العاملة غير العمانية، بالإضافة لدعم المحتوى المحلي على مستوى المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية لحمايتها وتطويرها ورفع قدرتها التنافسية للمنتج على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.

نطاق تطبيق الدليل

يسري هذا الدليل على جميع المشتريات الحكومية التي تخضع لقانون المناقصات ولأئحته.



مرجعيات ومصادر الدليل

١. المرسوم السلطاني للأمانة العامة لمجلس المناقصات رقم (٢٠٢٠/٨٤) باستحداث المديرية العامة للمحتوى المحلي.
٢. المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/ ٣٦) بإصدار قانون المناقصات ولأئحته التنفيذية.
٣. القرار الوزاري رقم (٢٠٢٣/٢٤٥) بتشكيل لجنة تعزيز تنافسية المنتج الوطني.
٤. القرار الوزاري رقم (٢٠٢٣/٦٢) بإصدار لائحة تنظيم ترخيص هوية المنتج الوطني.
٥. المادة رقم (٣٦) من قانون المناقصات العماني بإعطاء الأفضلية في العطاءات للمنتجات الوطنية للصناعات الصغيرة والمتوسطة المستوفية للشروط والمواصفات وتشمل هذه الأفضلية في السعر في حدود زيادة قدرها (١٠٪).
٦. القرار الوزاري رقم (٢٠٢٢/٢٣٥) الصادر من وزارة العمل بقائمة المهن التي تحظر مزاولتها من القوى العاملة غير العمانية.

التعريفات العامة الواردة في الدليل

هوية المنتج الوطني:



هو برنامج وطني بإشراف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ويهدف إلى إيجاد سياسة وطنية موحدة لتعريف المنتج الوطني ودعم الصناعات العمانية وتسريع نموها .

القائمة الإلزامية:



هي قائمة الوظائف والمنتجات الوطنية التي استوفت معايير واشتراطات تسجيلها في القائمة الملزم استخدامها في المشتريات الحكومية.

الأفضلية السعرية:



هو إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية بنسبة (١٠ %).

شروط تسجيل السلعة في القائمة الإلزامية

تُسجل السلعة عبر منصة إسناد من خلال الرابط أدناه

<https://etendering.tenderboard.gov.om>

وفق الشروط الآتية:

- شهادة التسجيل بالأمانة العامة لمجلس المناقصات.
- شهادة هوية المنتج الوطني.
- التعهد بالالتزام بالوقت والسعر والكمية المتفق عليها بين المُنتج للسلعة والشركة المسند لها .
- يجوز استبعاد السلعة من القائمة وحرمانها من التسجيل لفترة تحددها الأمانة العامة إذا أخل بأحد الشروط المذكورة أعلى والعقد المبرم.

شروط تسجيل خدمة في القائمة الإلزامية

- شهادة التسجيل بالأمانة العامة لمجلس المناقصات.
- شهادة ريادة.
- التعهد بالالتزام بالوقت وسعر الخدمة ونطاق العمل المتفق عليه مع الشركة المسند لها المناقصة.
- يجوز استبعاد الخدمة من القائمة وحرمانه من التسجيل لفترة تحددها الأمانة العامة إذا أخل بأحد الشروط المذكورة أعلى والعقد المبرم.

المهام والمسؤوليات

المهام والأدوار	المسؤولية
إدارة القائمة الإلزامية وتطبيقها على المشتريات الحكومية	الأمانة العامة لمجلس المناقصات
إصدار شهادة هوية المنتج الوطني	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (لجنة تعزيز تنافسية المنتج الوطني)
إصدار شهادة ريادة	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تطبيق القائمة الإلزامية في مشترياتها	الجهات الخاضعة لقانون المناقصات
إضافة منتجاتهم في القائمة والالتزام والإقرار بشروط التسجيل بها	المصانع و الشركات

آلية تطبيق القائمة الإلزامية في مشتريات الجهات الحكومية



يقوم مقدم العطاء بحصر الوظائف التي سوف تُعْمَن وكذلك حصر منتجات القائمة الإلزامية المستخدمة في المشتريات وإعطاءهم الأفضلية السعرية بنسبة (١٠٪) وتحديد الكمية والمُنتج للسلعة والسعر وفق النموذج المرفق أدناه .



إرسال تقارير ربع سنوية يبين امتثال الشركة المسند إليها والشركة صاحبة المنتج المدرج في القائمة الإلزامية وفق النموذج المرفق أدناه والتحديات التي واجهتها في تطبيق القائمة الإلزامية -إن وجدت-.



تطبق الأفضلية السعرية للمنتج المحلي بنسبة لا تزيد عن ١٠٪ ويجوز رفعها بعد التنسيق مع الجهات المعنية.



التزام الجهات بإضافة بند في مستندات المناقصة؛ وذلك عن طريق إلزام المتعاقد باستخدام المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، كذلك تعمين الوظائف المدرجة في القائمة الإلزامية.

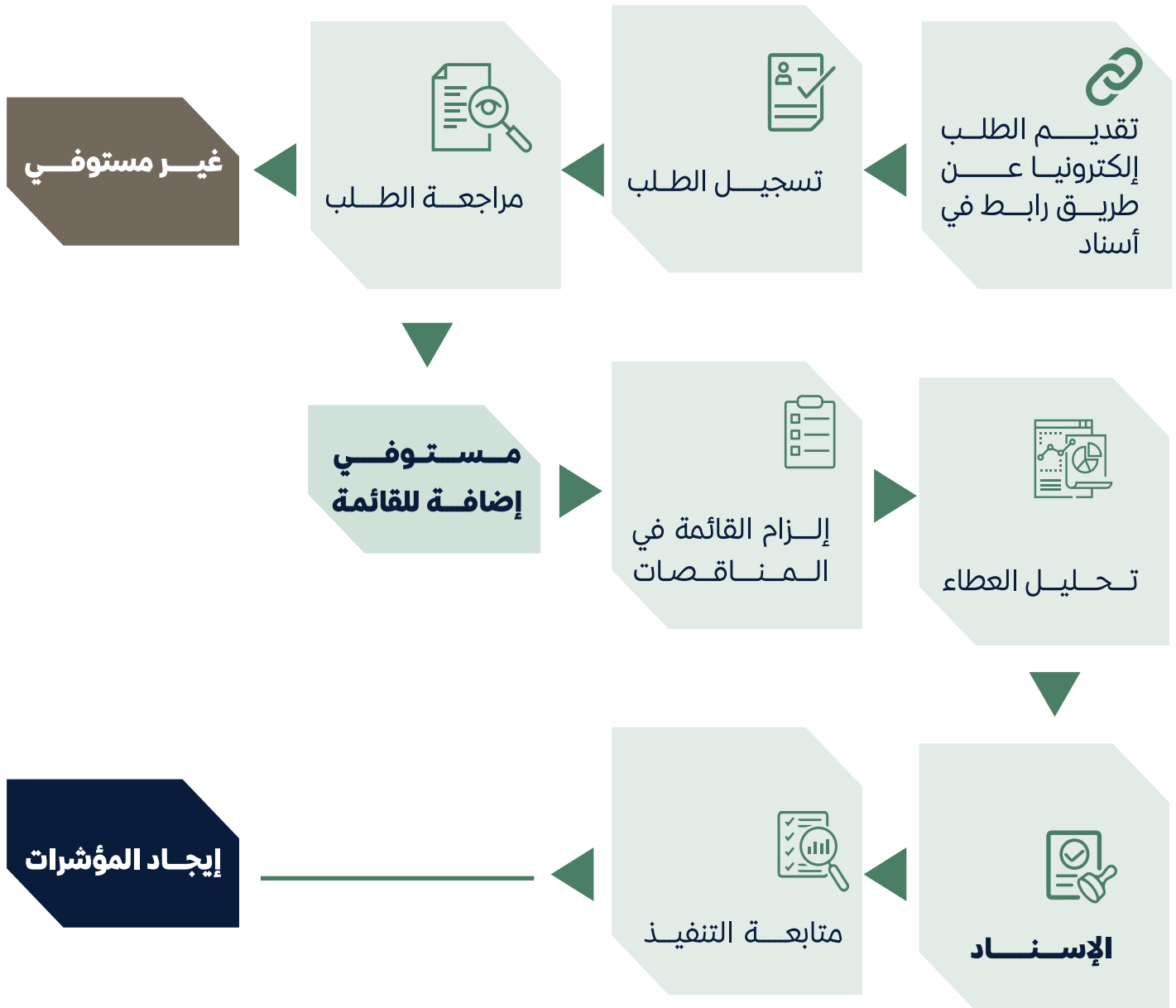


عند تحليل العطاءات التأكد من أن جميع الوظائف المدرجة في القائمة الإلزامية تكون فقط للقوى العاملة العمالية بالإضافة إلى التأكد من أن المنتجات المستخدمة في المشروع والمدرجة في القائمة الإلزامية قام مقدم العطاء بإضافتها في نموذج منتجات القائمة الإلزامية وإعطاءهم الأفضلية السعرية بنسبة (١٠٪)



في حال عدم التزام الشركة المنتجة بالعقد يمكن للمتعاقد إخطار الجهة بذلك مع ذكر الأسباب.

الدورة المستندية للقائمة الإلزامية



آلية تحديث القائمة الإلزامية

تُحدث القائمة الإلزامية من جانبين من جانب الشروط؛ وذلك بتوفر الأدلة والبيانات والمؤشرات لكل شرط يُضاف إلى القائمة، ومن جانب عدد المنتجات حيث يُدرج أي منتج يستوفي الشروط المطلوبة وتكون مدة سريان الإنضمام لمدة ٣ سنوات مبدئياً.

نماذج إضافة منتجات القائمة الإلزامية في مستند المناقصة :

نموذج إدراج سلع القائمة الإلزامية في المناقصة :

الرقم	اسم المنتج	اسم الشركة المنتجة	إجمالي الطلب من المنتج في المناقصة *	إجمالي الكمية المطلوبة من الشركة	نسبة المنتج المذكور من إجمالي الطلب على المنتج	سعر الوحدة (ع.ر)	إجمالي تكلفة المنتج
١	س	الشركة (ع)	٥٠٠	٢٠٠	٤٠٪	٣	٦٠٠
٢	س	الشركة (ص)	٥٠٠	١٠٠	٢٠٪	٣/١٠٠	٣١٠٠
٣							
٤							

مفاتيح توضيحية

- ١. مثال توضيحي:** المشروع يحتاج إلى إجمالي كمية (٥٠٠) وحدة من المنتج (س) والشركة (ع) صاحبة المنتج المماثل للمنتج (س) والمدرج في القائمة الإلزامية قادرة على توفير (٢٠٠) وحدة بسعر (٣) ريال عماني للوحدة؛ والشركة (ص) قادرة على أن توفر (١٠٠) وحدة من المنتج (س) بسعر (٣/١٠٠) ر.ع يتم تعبئة النموذج وفق ما هو موضح في النموذج أعلاه.
٢. نسبة المنتج المذكور من إجمالي الطلب على المنتج = كمية المنتج المذكور
٣. ÷ إجمالي الكمية في المناقصة × ١٠٠
٤. إجمالي التكلفة = إجمالي الكمية المطلوبة من الشركة × سعر الوحدة
٥. اسم المنتج: يجب كتابة اسم المنتج مثلاً: «اسمنت عمان» وليس «مواد بناء» أو «أسمنت»

نموذج إدراج الخدمة القائمة الإلزامية في المناقصة

الرقم	اسم الشركة	مختصر نطاق العمل	التكلفة
١			
٢			
٣			
٤			

نموذج إدراج وظائف القائمة الإلزامية في المناقصة

الرقم	الوظيفة	التصنيف	العدد
١			
٢			
٣			
٤			